



## البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جهة العمل الإسلامي

1993 م – 1997

### في السياسة الصحية

إيماناً منا بأهمية أسباب الصحة للمواطن وقاية وعلاجاً فسيعمل حزبنا على تحقيق الأمور التالية :

1. العمل على زيادة المراكز الصحية الشاملة تيسيراً للعلاج وتخفيفاً على المواطنين في القرى والمدن الصغيرة .
2. التوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة وتوزيعها بشكل عادل لتشمل جميع أرجاء المملكة .
3. وضع الخطط الازمة للتتوسيع في بناء المستشفيات المتكاملة وفق احتياجات المناطق .
4. التوجه نحو توفير التأمين الصحي الشامل للمواطنين .
5. العمل على توفير الأدوية وضبط التسعيرة الدوائية بما لا يرهق المواطن ويحد من الربح الفاحش ، وتحقيق شعار ( الدواء خدمة لا سلعة ) .
6. العمل على إيجاد توازن في التخصصات والخبرات لدى مستشفيات الحكومة المختلفة بحيث لا تنحصر الكفاءات والتجهيزات في العاصمة والمدن الكبرى .
7. توفير الحوافز المادية للأطباء العاملين في المناطق النائية وذوي الاختصاصات النادرة من العاملين في المجال الصحي .
8. دعم وتطوير برامج التثقيف والإعلام الصحي الهادفة إلى رفع مستوىوعي الصحي لدى المواطنين .
9. اعتماد أسلوب التخطيط العلمي في توزيع الخدمات وتطويرها .

### السياسة البيئية

يرى حزبنا أن سلامـة البيـئة والطـبيـعـة جـنـاحـا الطـائـرـ في المحـافظـة عـلـى بـقاءـ الـأـمـةـ وـتـقـدـمـهـاـ ، وـكـمـاـ يـسـعـىـ حـزـبـناـ لـإـلـاصـحـ

الـبـيـئـةـ الـفـكـرـيـةـ عـقـيـدةـ وـخـلـقـاـ وـسـلـوكـاـ ، يـسـعـىـ لـإـلـاصـحـ الـبـيـئـةـ الـطـبـيـعـةـ أـرـضاـ وـماءـ وـهـوـاءـ وـبـيـانـاـ وـشـجـراـ وـحـيـوانـاـ وـعـمـرـاـنـاـ ، وـماـ

يـحـتـاجـ إـلـيـهـ الـمـوـاـطـنـ مـنـ طـعـامـ وـشـرـابـ وـمـلـبـسـ وـمـسـكـنـ وـغـيـرـهـاـ ، وـسـيـعـمـلـ حـزـبـناـ بـاـذـنـ اللـهـ تـعـالـىـ لـتـحـقـيقـ ماـ يـلـيـ :

1. نشر الثقافة البيئية من منظور إسلامي ، وإدخالها في المناهج الدراسية والإعلامية وفي توجيهات الخطباء والوعاظ في بيوت الله .
2. المحافظة على الأراضي الزراعية ، ووقف الزحف العمراني عليها ، ومحاربة التصحر .
3. صيانة موارد المياه من التلوث ، والجفاف ، والملوحة ، بما فيها الإسراف في تفاحة الآبار ، وعدم الحزم مع المخالفين ، وحماية ماء الأزرق والأحواض المائية ، والبنية المختلطة ، وحماية الأرضي الزراعية فيها .
4. العمل على صيانة مياه الشرب ، ومياه الزراعة من المياه العادمة ، ومن فضلات المصانع .
5. السعي لإبعاد المصانع ذات الغازات المؤذنة بالصحة وذات الفضلات الكيماوية عن المناطق السكنية.
6. وضع سياسة حازمة وراشدة تضمن الرقابة المستمرة في استعمال الأسمدة والمبيدات والمخصبات للم المنتجات الزراعية والتسمين الحيواني حفاظاً على حياة المواطنين .
7. التحكم بالمياه العادمة والمخلفات الكيماوية بما يكفل منع التلوث البيئي في مجال الإنسان والحيوان والنبات .
8. العمل على حماية الغابات من القطع غير المخطط ، والسبعين والحرائق .
9. العمل على حماية الطيور ومنع الصيد المؤدي لوجودها وتکاثرها .
10. العمل على حماية خليج العقبة ، والأنهار ومياه السدود من التلوث وقتل الثروة السمكية فيها .
11. اتباع سياسة راشدة في تربية الأنعام ، والطيور الداجنة ، بما يكفل منع الأذى عن البيئة في تربيتها وفي ذبحها .
12. تشدد الرقابة على ما يستورد من أسماك ولحوم وأنعام ، ومن مواد غذائية ، حتى لا تكون مصابة بأمراض التلوث الكيماوى ، أو الإشعاع النووي وغير ذلك .
13. وضع سياسة حازمة لمنع التدخين ، والتبشير بأضراره ، ومتابعة تنفيذ التعليمات الصادرة بخصوصه .
14. وضع سياسة حازمة لحماية الصحة ومنع التلوث في القرى والمخيمات والتجمعات السكنية ، والحرص على نظافة الشوارع والتخلص من الفضلات .

### في السياسة الزراعية

يعتبر القطاع الزراعي ذا أهمية قصوى في النـيـانـ الـاقـتصـاديـ كـقـطـاعـ رـائـدـ فيـ مـجـالـ التـنـمـيـةـ الـاـقـتصـادـيـ ، وـهـوـ بـحـقـ مـسـتـوـدـعـ

الـمـنـغـذـيـ وـمـصـدـرـ رـزـقـ نـسـبـةـ عـالـيـةـ مـنـ السـكـانـ ، وـيـزـوـدـ الـقـطـاعـ الصـنـاعـيـ بـالـمـوـادـ الـأـولـيـ الـلـازـمـةـ لـالـتـنـمـيـةـ الصـنـاعـيـةـ ،

وـيـوـقـنـ شـعـورـ إـلـيـهـ إـلـيـهـ وـارـتـيـاطـهـ بـالـأـرـضـ وـالـوـطـنـ ، وـلـكـنـ الـقـطـاعـ الزـرـاعـيـ يـعـانـيـ بـنـفـسـ الـوـقـتـ مـنـ مـعـوقـاتـ وـمـشـاكـلـ تـحدـ منـ

قدـرـتـهـ عـلـىـ النـمـوـ وـأـدـاءـ دـوـرـهـ الـمـطـلـوبـ فـيـ تـحـقـيقـ الـأـمـنـ الـغـذـائـيـ وـتـحـقـيقـ مـسـتـوـيـ مـعـيشـةـ أـفـضـلـ لـلـعـاـمـلـيـنـ فـيـ زـرـاعـ

وـفـنـيـنـ وـعـمـالـ وـمـهـنـدـسـيـنـ زـرـاعـيـنـ ، وـعـلـيـهـ يـرـىـ حـزـبـناـ إـلـىـ الـمـعـالـمـ التـالـيـةـ فـيـ تـطـلـعـاـتـهـ لـتـطـوـرـ هـذـاـ الـقـطـاعـ وـتـصـحـيـحـ

مـسـارـهـ وـحلـ مـشـكـلـاتـهـ :

1. تبني سياسة زراعية شاملة تمكننا من الموازنة بين الكميات المنتجة من كل سلعة زراعية نباتية كانت أو حيوانية وبين حاجتنا للاستهلاك المحلي وقدرنا على التصنيع والتصدير للأسوق الخارجية .
2. دعم العمل العربي المشترك في مجال تكامل الإنتاج الزراعي وربط التنمية الزراعية الأردنية بالتنمية العربية

- لسد الفجوة الغذائية التي يتعذر تحقيقها في الأردن وحده ، وكضمان ضد خطر التسعة وتهديد الأمن الوطني بفقدان الغذاء .
3. التركيز على المحاصيل التي لنا فيها ميزة نسبية ، وتحقيق إنتاجاً أقل مثل بتكاليف أقل ، وتمكننا من تحقيق فائض مستخدمه في التصنيع وفي التبادل مع الدول الأخرى .
4. اعتماد مبدأ الجدوى الاجتماعية بالنسبة للسلع الزراعية الاستراتيجية كالقمح والسلع الزراعية التي تحقق حماية للمزارعين الصغار وتشغل الأيدي العاملة المحلية .
5. العمل على التوسيع أفقياً بزيادة المساحات المزروعة من الأراضي القابلة للزراعة والتوقف عن ترك الأرض بوراً وكذلك زيادتها من خلال ترشيد استهلاك المياه على مستوى المزرعة واستعمالها استعملاً أقل لمساحة أوسع خاصة في مناطق البادية والأراضي المرتفعة .
6. التوسيع رأسياً بتكتيف الزراعة وزيادة إنتاجية الدونم باستخدام التقنيات الحديثة من مخصبات ومبادرات للآفات الزراعية وبذور محسنة وميكنة زراعية ملائمة وغيرها .
7. العمل على توزيع أراضي الدولة المستصلحة والقابلة للزراعة على الفئتين التاليتين :
- أ. المستحقين من المزارعين وأصحاب الحقوق في الواجهات العشائرية ومناطق التوزيع .
- ب. المهندسين الزراعيين وخريجي المعاهد الزراعية لاستغلالها حسب السس العلمية الصحيحة وإدخال التقنيات الحديثة ولحل مشكلة البطالة .
8. السعي إلى تصنيف الأراضي في المملكة وتحقيق استعمالاتها ووضع التشريعات الالزمة لذلك .
9. معالجة مشكلة نفقة الملكية في الأراضي الزراعية ومشكلة الأراضي على الشيوع وتشجيع الاستثمار على مبدأ الاستغلال الجماعي للأرض من قبل جمعيات تعاونية وشركات إنتاجية وخدمة متخصصة تعمل على تجميع القطع الزراعية الصغيرة والقطع ذات الأشكال غير المناسبة للاستغلال الزراعي في وحدات مساحية تستطيع معها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووضع الحواجز والتشريعات المناسبة لتحقيق ذلك بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية .
10. العمل على مكافحة التصحر بكل أشكاله ووقف الرحف العماني على الأراضي الزراعية .
11. إنشاء هيئة متخصصة في التعامل مع الكوارث الطبيعية أو إنشاء صندوق الطوارئ لدعم المزارعين ، وتمكنهم من تحمل طروف المخاطرة التي تكتنف العمل الزراعي بين الجنين والآخر .
12. إعادة تشكيل اتحاد المزارعين وتفعيله بحيث يشمل المزارعين في كل محافظات المملكة ويساهم في رسم السياسة الزراعية .
13. العمل على دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وإعطائه أولوي في الاهتمام لأن المنافسة بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى غير متكافئة من حيث مستوى الدخول والأجر .
14. وضع الحواجز الالزمة بتشجيع ناشئتنا إلى العودة للأرض والاستثمار بالزراعة ووقف سيل الهجرة من الريف إلى المدن .
15. العمل على تبني نظام إقراض زراعي بديل للنظام الريوي بحيث ينسجم ومبادئ شريعتنا السمحة وتشجيع الأقراض الزراعي العيني مقابل الثمن المؤجل أو تقاضي بدل خدمات محسوبة وتطبيق المبادئ الإسلامية في المراقبة والمصاربة وغيرها ، وإجراء التعديلات القانونية الخاصة بهذا الشأن .
16. حل مشكلة المديونية المتراكمة على المزارعين وإنصاف صغارهم وحمايتهم ، والعمل على توحيد مصادر الإقراض .
17. العمل على تكتيف التنسيق بين المؤسسات والجهات المعنية بالقطاع الزراعي سياسات وإنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً وإصدار التشريعات الضرورية لذلك .
18. توجيه البحث العلمي الزراعي وتنسيق الجهود المبذولة فيه بين المؤسسات المعنية من جامعات ومراكم أبحاث مع التركيز على البحوث التطبيقية ، والعمل على ربطها بمشاكل القطاع الزراعي ، وتنكيف البحوث الخاصة بالزراعة في المناطق الجافة .
19. التأكيد على ضرورة دعم جهاز الإرشاد الزراعي بزيادة عدد المختصين فيه وتدريب كوادره من أجل زيادة فعاليته وكفاءته في خدمة المزارعين بشكل أرجود وعلى نطاق أوسع ، وللقيام بنقل التقنيات الحديثة ونتائج الأبحاث الزراعية التطبيقية الملائمة إلى المزارعين من خلال اللقاءات المباشرة والمتكاملة كإطار للتنمية الزراعية من خلال توفير البنى التحتية الضرورية لإنجاح المشاريع الزراعية ، والعمل على استغلال طاقات الأسر الريفية وتطوير نشاطاتها .
20. العمل على اعتماد أسلوب التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة كإطار للتنمية الزراعية من خلال توفير البنى التحتية الضرورية لإنجاح الرقعة المزروعة بالحبوب الاستراتيجية خاصة القمح والعمل على زيادة إنتاجية الوحدة المساحية منها باستخدام التقنيات الحديثة والتركيز على الري التكميلي في المناطق التي لا تتجاوز فيها معدلات الأمطار 200 ملم باستغلال مياه الحصاد المائي والمياه العادمة المنقاة .
22. تشجيع زراعة التحيل في الأغوار والواحات الصحراوية .
23. تشجيع مشاريع التصنيع الغذائي لامتصاص فوائض الإنتاج .
24. العمل على إكثار البذور والتقاوي محلياً وبالتعاون مع المؤسسات العربية المختصة وتدعم هذا الاتجاه باملختصين والأموال الالزمة .
25. تشكيل مجالس متخصصة تعنى كل منها بحقل من الحقول الزراعية كالمحاصيل الحقلية والخضار والدواجن ... الخ . في مجال الثروة الحيوانية
1. العمل على زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها والعمل كذلك على تخفيض كلفة الإنتاج ومستلزماته لمواجهة الانخفاض في نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها بالتركيز على:
- أ. إنشاء مزارع حديثة ومكثفة للأبقاء الحلوب والأغذام الملائمة لزيادة إنتاجنا من الحليب ووقف استيراد الحليب المجفف عدا حليب الأطفال .
- ب. تشجيع مزارع تسمين الخراف والعجول لتفطية حاجتنا من اللحوم الحمراء وتوفير الشروط الالزمة لجعلها قادرة على المنافسة .
- ج. العمل على تنظيم مزارع قطاع الدواجن اللاصم والبياض لضبط الإنتاج وتسويقه بأسعار مجده .

- د. إنشاء شركات مسالخ الدواجن الحديثة وإنشاء مراكز تبريد وتجميد لامتصاص الفائض وتوزيعه في الوقت المناسب .  
 هـ. العمل على تطوير المراعي الطبيعية والعمل على تنميتها من خلال زيادة مساحة وعدد المحفيات الرعوية وإقامة السدود الترابية والحفائر المائية والاستفادة منها في عملية استصلاح المراعي وحمايتها من التصحر واستغلالها حسب خطة منظمة ، وادخال زراعة البذور المناسبة والملائمة لظروفنا .
- و. زراعة الأعلاف الحضراء وتضمينها في الدورة الزراعية والاستفادة في هذا المجال من المياه العادمة المنقاة .  
 ز. تشجيع زراعة الحبوب العلفية اللازمـة للصناعة العلفية كالذرة البيضاء والصفراء والشعير ، وتشجيع صناعة استخراج الزيوت من البذور التي تصلح كسيتها للصناعات العلفية ، والاستفادة من مختلفـات المسالخ لهـذه الصنـاعة .  
 ح. توسيع نطاق الخدمات البيطرية والخدمـات البيطرية المتـنـقلـة .  
 2. العمل على تعـمـيم مشاريع تربية النحل لفائـتها الكـبـيرـة في إنتاج العسل .  
 في مجال التسويق الزراعي
1. وضع الحلول لظاهرة الاختناقـات التسويقـية وتدني المردود من خلال ما يلي :  
 أ. التنـوع في الزراعة لنـطـقـة حـاجـةـ الـبلـدـ منـ مـخـتـلـفـ السـلـعـ الزـرـاعـيـ بـقـدـرـ الإـمـكـانـ .  
 بـ. التركـيزـ عـلـىـ ضـرـورـةـ إـعـطـاءـ إـلـاتـاجـ الـأـرـدـيـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ الـمـنـافـسـةـ منـ خـلـالـ تـحـسـينـ نـوـعـيـةـ السـلـعـ الـمـصـدـرـةـ وـتـخـفـيـضـ تـكـالـيفـ الـإـنـتـاجـ بـالـعـلـمـ عـلـىـ تـذـلـيلـ كـلـ الـعـقـبـاتـ الـفـنـيـةـ خـاصـةـ مـاـ بـعـدـ الـحـصـارـ وـجـنـيـ الـمـحـصـولـ .  
 جـ. الـعـلـمـ عـلـىـ اـسـتـعـادـةـ أـسـوـاقـاـ الـتـقـلـيدـيـةـ فـيـ دـوـلـ الـخـلـيجـ وـالـعـالـمـ الـعـرـبـيـ لـتـصـرـيفـ فـوـائـصـ الـإـنـتـاجـ وـاتـخـاذـ إـلـجرـاءـاتـ الـمـاسـبـةـ لـدـخـولـنـاـ لـلـسـوقـ الـأـوـرـوـبـيـةـ .  
 دـ. وـقـفـ الـاخـتـرـاقـاتـ لـسـيـاسـاتـ تـنـظـيمـ الـإـنـتـاجـ وـمـبـادـئـ سـيـاسـاتـ الـاـسـتـيرـادـ وـالـتـصـدـيرـ الـتـيـ تـضـعـهاـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـخـتـصـةـ مـنـ قـبـلـ الـمـتـنـفـذـينـ وـأـصـحـابـ الـمـصـالـحـ الـخـاصـةـ مـاـ يـفـسـدـ الـغـاـيـةـ مـاـ يـعـوـقـ نـجـاحـ الـسـيـاسـاتـ وـيـتـحـمـلـ الـثـمـنـ باـهـظـأـ تـيـجـةـ لـذـلـكـ الـمـسـتـهـلـكـ وـالـمـنـتـجـ الصـغـيرـ .  
 2. الـعـلـمـ عـلـىـ وـضـعـ سـيـاسـاتـ سـعـرـيـةـ نـحـمـيـ فـيـهاـ الـمـنـتـجـ وـالـمـسـتـهـلـكـ وـبـحـيـثـ لـاـ يـقـلـ فـيـهاـ سـعـرـ الـجـمـلـةـ عـنـ تـكـلـفـةـ الـإـنـتـاجـ فـيـ أـسـوـأـ الـحـالـاتـ .  
 3. حلـ مشـكـلةـ الـضـرـيـبةـ الـمـفـروـضـةـ عـلـىـ الشـاحـنـاتـ الـأـرـدـنـيـةـ النـاقـلـيـةـ حـينـ مـرـورـهـ مـنـ الـأـرـاضـيـ الـسـعـوـدـيـةـ .  
 4. الـعـلـمـ عـلـىـ إـسـرـاعـ فـيـ إـنـشـاءـ بـنـكـ الـعـبـوـاتـ مـاـ يـخـفـضـ مـنـ تـكـالـيفـ التـسـويـقـ .  
 5. الـعـلـمـ عـلـىـ تـخـفـيـضـ الـجـمـارـكـ عـلـىـ الشـاحـنـاتـ وـالـبـرـادـاتـ الـقـدـيمـةـ حـينـ اـسـتـبـدـالـهـاـ بـالـأـنـوـاعـ الـأـكـفـاـ وـكـذـلـكـ بـتـخـفـيـضـ الـجـمـارـكـ عـلـىـ قـطـعـ غـيـارـهـاـ .  
 6. مـتـابـعـةـ حـكـومـيـةـ مـبـاـشـرـةـ لـأـسـعـارـ مـسـتـلـزمـاتـ الـإـنـتـاجـ الـمـسـتـورـدـةـ وـمـراـقبـةـ أـسـعـارـهـاـ فـيـ السـوـقـ الـمـحـلـيـ لـتـخـفـيـضـ الـكـلـفـةـ وـتـحـسـينـ مـسـتـوـيـ الـمـزارـعـ وـتـخـفـيـضـ أـسـعـارـ الـمـنـتـوجـ عـلـىـ الـمـسـتـهـلـكـ .  
 فيـ السـيـاسـةـ الـمـائـيـةـ

الماء أساس الحياة ، قال تعالى : " وجعلنا من الماء كل شيء حي " .  
 يعتبر الأردن من البلدان الفقيرة بموارده المائية نظرـاً لقلـةـ أنهـارـهـ وـمـخـزـونـهـ المـائـيـ وـشـحـ أمـطـارـهـ وـتـذـبذـبـهاـ فـيـ الـكمـيـاتـ بـيـنـ عـامـ وـآخـرـ ، وـتـعـاطـمـ الـمـشـكـلـةـ مـعـ اـزـدـيـادـ الـطـلـبـ عـلـىـ الـمـاءـ لـأـغـرـاضـ الـشـرـبـ وـالـصـنـاعـةـ وـالـزـرـاعـةـ وـمـاـ يـشـكـلـ عـائـقاـ أـسـاسـياـ فـيـ طـرـيقـ التـنـمـيـةـ وـسـدـ حـاجـةـ النـاسـ الـمـتـرـازـيـةـ ، وـبـرـىـ حـزـبـنـاـ حلـ هـذـهـ الـمـشـكـلـةـ مـنـ خـلـالـ ماـ يـلـيـ :  
 أـوـلـاـ : رـسـمـ سـيـاسـاتـ مـائـيـةـ مـحـلـيـةـ تـكـفـلـ اـسـتـغـلـالـ الـمـتـوـفـرـ اـسـتـغـلـالـأـمـثـلـ مـنـ خـلـالـ ماـ يـلـيـ :  
 1. رـسـمـ سـيـاسـاتـ مـائـيـةـ وـاـضـحـةـ تـشـارـكـ فـيـهاـ كـلـ الـجـهـاتـ ذـاـتـ الـعـلـاقـةـ وـتـوـكـلـ هـذـهـ الـمـهـمـةـ إـلـىـ الـمـخـتـصـينـ فـيـ هـذـهـ الـمـجـالـاتـ مـنـ حـيـثـ رـسـمـ السـيـاسـاتـ الـمـائـيـةـ وـتـفـيـدـهـاـ فـيـ عـالـمـ الـوـاقـعـ .  
 2. تـطـوـرـ التـشـريـعـاتـ الـمـائـيـةـ فـيـ ضـوءـ سـيـاسـةـ مـائـيـةـ رـاشـدـةـ بـحـيـثـ تـضـمـنـ تـحـقـيقـ الـعـدـالـةـ وـالـمـساـواـةـ بـيـنـ الـمـوـاـطـنـينـ .  
 3. تـقيـيمـ الـمـشـارـيعـ الـمـائـيـةـ الـقـائـمـةـ إـجـرـاءـ الـدـرـاسـاتـ الـلـازـمـةـ لـلـمـشـارـيعـ الـمـسـتـقـبـلـةـ .  
 4. إـصـدـارـ تـشـرـيـعـ يـسـمـحـ لـلـجـهـاتـ الـمـعـنـيـةـ فـيـ الـحـكـومـيـةـ بـإـدـارـةـ الـآـيـارـ الـاـرـتـواـزـيـةـ أوـ خـرـانـاتـ الـمـيـاهـ الـحـكـومـيـةـ وـالـخـاصـةـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـشـرـقـيـةـ بـحـيـثـ يـلـتـرـمـ بـتـوزـعـ الـمـيـاهـ تـوزـعـاـ عـادـلـاـ بـالـثـمـنـ الـمـنـاسـبـ عـلـىـ جـمـعـ أـرـاضـيـ الـمـنـطـقـةـ ضـمـنـ مـشـرـوـعـ رـيـ مـتـكـاملـ يـحـافظـ عـلـىـ هـيـةـ الـمـيـاهـ وـعـلـىـ حـقـوقـ أـصـحـابـهـاـ مـنـ التـملـحـ وـالـنـصـوبـ .  
 5. الـعـلـمـ عـلـىـ نـشـرـ الـوـعـيـ بـكـلـ الـوـسـائـلـ الـمـتـاحـةـ لـتـوـعـيـةـ الـمـوـاـطـنـينـ بـضـرـورةـ الـتـرـشـيدـ فـيـ اـسـتـهـلـاكـ الـمـيـاهـ لـأـغـراضـ الـاستـعـماـلـ الـمـنـزـلـيـ وـغـيـرـهـ .  
 6. كـشـفـ الـمـعـلـومـاتـ الـصـحـيـحةـ وـالـوـاقـعـيـةـ عـنـ الـمـخـزـونـ الـمـائـيـ لـلـمـوـاـطـنـينـ لـلـتـنـاعـيـشـ مـعـ هـذـاـ الـوـاقـعـ .  
 7. اـسـتـغـلـالـ الـأـحـوـاضـ الـمـائـيـةـ الـعـمـيقـةـ وـمـيـاهـ الـأـمـطـارـ الـسـاقـطـةـ وـتـغـذـيـةـ الـمـيـاهـ الـجـوـفـيـةـ تـغـذـيـةـ صـنـاعـيـةـ بـوـاسـطـةـ أـسـالـيـبـ الـحـصـادـ الـمـائـيـ الـمـخـلـفـةـ وـإـقـامـةـ السـدـوـدـ الـتـرـابـيـةـ ، وـتـشـجـعـ أـصـحـابـ الـبـيـوـتـ لـإـقـامـةـ آـيـارـ تـجمـيـعـةـ لـمـيـاهـ الـأـمـطـارـ .  
 8. تـحـلـيـةـ الـمـيـاهـ الـجـوـفـيـةـ وـالـتـيـ تـرـيـدـ مـلـوـحـتـهـاـ عـنـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـمـسـمـوـحـ بـهـاـ فـيـ مـجـالـ الـاـسـتـهـلـاكـ الـبـشـرـيـ وـالـزـرـاعـيـ ، وـمـاـ يـسـاعـدـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ مـصـادـرـ الـمـيـاهـ الـمـالـحـةـ مـنـ قـبـلـ الـقـطـاعـ الـعـامـ وـالـقـطـاعـ الـخـاصـ .  
 9. الـعـلـمـ عـلـىـ إـصـلـاحـ شـبـكـاتـ الـمـيـاهـ الـقـدـيمـةـ وـمـنـعـ تـسـرـبـ الـمـيـاهـ مـنـهـاـ فـيـ بـرـامـجـ مـدـرـوسـ وـتـخـصـصـ الـأـمـوـالـ الـلـازـمـةـ لـذـلـكـ .  
 10. التـركـيزـ عـلـىـ تـقـيـيـمـ الـمـيـاهـ الـصـالـحـةـ لـلـشـرـبـ خـاصـةـ ، وـغـيـرـهـاـ ضـمـنـ أـفـضـلـ الـمـوـاـصـفـاتـ الـعـالـمـيـةـ .  
 11. حـصـرـ مـصـادـرـ تـلـوـثـ الـمـيـاهـ خـاصـةـ الـخـارـجـةـ مـنـ الـمـصـانـعـ وـالـمـيـاهـ الـعـادـمـةـ الـأـخـرـىـ ، وـالـتـأـكـيدـ عـلـىـ درـاسـةـ الـتـأـثـيرـاتـ الـبـيـئـيـةـ لـكـافـةـ الـمـشـارـيعـ الـتـنـمـيـةـ عـلـىـ الـمـيـاهـ .  
 12. إـقـامـةـ مـشـارـيعـ الـصـرـفـ الـصـحـيـةـ لـلـتـجـمـعـاتـ الـسـكـانـيـةـ الـكـبـيرـةـ وـالـزـامـ أـصـحـابـ الـمـصـانـعـ بـإـيـجادـ مـحـطـاتـ تـنـقـيـةـ خـاصـةـ بـهـاـ تـحـتـ إـشـرافـ هـنـدـسـيـ وـدـرـاسـةـ إـمـكـانـيـةـ إـعادـةـ اـسـتـخـدـامـهـاـ لـغـايـاتـ الـرـعـاعـةـ وـالـصـنـاعـةـ بـعـدـ تـقـيـيـتهاـ .  
 13. الـمـحـافظـةـ عـلـىـ الـمـيـاهـ مـنـ التـلـوـثـ مـنـ خـلـالـ مـنـعـ اـخـتـلاـطـهـاـ بـالـمـيـاهـ الـعـادـمـةـ وـمـنـ تـلـوـثـهـاـ بـالـمـبـيـدـاتـ الـزـرـاعـيـ وـالـأـحـيـاءـ الـضـارـةـ وـغـيـرـهـاـ .  
 ثـانـيـاـ : تعـزـيزـ الـتـعاـونـ مـعـ الـأـقـطـارـ الـعـرـبـيـةـ الـمـجاـوـرـةـ لـتـأـمـيـنـ الـمـيـاهـ الـلـازـمـةـ لـلـاستـعـماـلـ الـبـشـرـيـ وـالـزـرـاعـيـ وـالـصـنـاعـيـ :  
 مـنـ خـلـالـ ماـ يـلـيـ :

1. دعم مشروع سد الوحدة بين الأردن وسوريا وإخراجه إلى حيز الوجود .
  2. حصر الأحواض المائية المشتركة بين الأردن وجاراتها من الدول العربية والاتفاق على أفضل السبل في توزيع مياه هذه الأحواض واستغلالها .
  3. العمل على إحياء مشروع جر حزء من مياه الفرات إلى الأردن .
  4. تشجيع إقامة مشاريع مياه مشتركة أخرى مع الدول العربية والإسلامية المجاورة والتصدي لأية محاولات إسرائيلية لسرقة المياه العربية والإسلامية والوقوف في وجه سياسات التطبيع في هذا المجال .
- في السياسة التموينية
- يشكل الأمن الغذائي مقوماً أساسياً لاستقرار المواطن النفسي والمادي ، ليتمكن من أداء دوره المنتج في مسيرة المجتمع ، ولذلك سيعمل حزبا على ما يلي :
1. الاهتمام بالأمن الغذائي من خلال الحفاظ على المخزون الاستراتيجي للمواد الضرورية ، وعم التفريط بهذا لنهره ، ولا بد من التعاون مع الدول العربية والإسلامية مثل العراق وسوريا والسودان ، في تأمين المواد الأساسية ( كالقمح والشعير واللحوم ) بعيداً عن المساعدات الغربية التي تتخذ ذريعة لمصادرة قرارنا السياسي .
  2. العمل على نشروعي الإسلامي في تحريم الإسراف وتشجيع الإنتاج وترشيد الاستهلاك ، وتشجيع جمعيات حماية المستهلك .
  3. لا بد في ظل مرحلة المشاركة الشعبية من وضع كافة المعلومات والبيانات التموينية التي تهم المواطنين في متناول الباحثين والسياسيين ، ذلك أن إبقاء هذه المعلومات في حكم الأسرار يؤدي إلى الطروحات غير الواقعية ويفيد إلى أجواء الإشاعة وعدم الثقة ، ولا بد للحكومة من إعلان خططها وبرامجها ليتمكن المواطن من تهيئة نفسه للمتغيرات في قضاياه المعيشية .
  4. لا بد من الاستمرار في دعم المواد الأساسية للمواطن ولا يجوز تحت أي دعوى رفع الدعم عنها فمعظم الشعب الأردني مستحق للدعم وسيضرر برفعه ، ولا بد كذلك من توسيع قاعدة الدعم وضمان وصوله لمستحقيه ، وتفعيل عملية ضبط الأسعار ، ذلك أن المؤسسات النقدية الدولية وهي تقدم وصفاتها لا تقدر الآثار السلبية على مواطننا الذي تتقلله الأوضاع المعيشية .
  5. الاستمرار في دعم المزارعين ولا سيما في ظروف الجفاف والقطن والدوارات الطبيعية .
  6. التوسع في إنشاء المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية ، لما تقوم به من دور في تخفيف العبء عن المواطنين .
  7. تشدد الرقابة على الأسعار ، وعدم التسرع في تحريرها خاصة في المواد الأساسية ، وتشديد الرقابة على مواصفاتها وجودتها وصلاحيتها وتوازن أسعارها ومحاربة كل أشكال الحتكار .
- في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية
- يسعى حزينا إلى تبني سياسة واضحة في هذا المجال تقوم على المرتكزات التالية :
1. تطوير وتعديل التشريعات الاقتصادية والمالية وأحكام الشريعة الإسلامية .
  2. التكامل الاقتصادي العربي والسعى إلى السوق العربية المشتركة .
  3. تشجيع الاستثمار وتسهيل التشريعات الالزمة في مجال المشاريع الصناعية والزراعة والتجارية ، والاهتمام بقطاع الخدمات، ومراقبة الاستثمار في مختلف القطاعات للتأكد على عدم سيطرة رأس المال الأجنبي وهيمنته.
  4. توزيع مشاريع التنمية على مختلف المحافظات وفقاً للموارد الطبيعية فيها والعنابة بالمحافظات الأقل حظاً من مكتسبات التنمية والأوفر حظاً في مواردها الطبيعية.
  5. ضبط العجز في الميزان التجاري والسعى نحو التوازن فيه وزيادة الصادرات ودعمها وتشجيعها.
  6. المعالجة الجادة لمشكلة الفقر من خلال المسح الدقيق لحجم الفقر، وتحديد خطة وفقاً لقيمة سلة السلع الأساسية الشهرية للأسرة من خلال دعم مشاريع التأهيل وتطوير تشريعات صندوق التنمية والتشغيل وزيادة مخصصاته وزيادة العلاقة بمعالجة ظاهرة الفقر في مؤسسة مركزية متطرفة وفعالة.
  7. وضع خطة وطنية جادة للتعامل مع ظاهرة البطالة، وتطوير بنك المعلومات لتحديد حجمها ومسح فرص العمل في مختلف المؤسسات الرسمية والوطنية والقطاع الخاص، وإنشاء جهاز مركزي في أعلى مرتبة بوزارة العمل للتعامل مع هذه المشكلة وإقامة المشاريع الرأسمالية المكتففة للعمال.
  8. ضبط الميدونية الخارجية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في حدود الضرورة القصوى وضبط الائتمان الداخلي ضمن سقف تخدم التنمية الحقيقة.
  9. السعي الجاد والمستمر لتقليل عجز الميزان، وتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي في تنمية الإيرادات المحلية لتغطي النفقات الجارية، والسعى التدريجي نحو تعطيل النفقات الرأسمالية.
  10. تحسين أساليب تحصيل الإيرادات وضبط الإنفاق الحكومي في حدوده المنشروعة.
  11. الاستمرار في دعم ذوي الدخل المحدود من خلال أرقام الميزانية والاستمرار في سياسة دعم السلع الأساسية للمواطن.
  12. توجيه الحكومة ومطالبتها بالسعى المستمر نحو تقليل عجز الميزان المدفوعات.
  13. السعي إلى بناء احتياطي متدام من الذهب والعملات الأجنبية الرئيسية والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وتعزيز الثقة به.
  14. ضبط الأسعار والطلب من الحكومة الالتزام المستمر بعدم اللجوء إلى رفعها لكي لا تتأكل دخول العاملين وذوي الدخل المحدودة.
  15. السعي إلى كبح جماح التضخم، والعمل على تقليل معدلاته السنوية وتبني معادلة رفع رواتب الموظفين والعاملين بما يتتناسب ومعدلات التضخم.

16. تحدث الرقابة المالية الداخلية في المؤسسات والوزارات وتطوير أساليبها وتفعيل دورها في الرقابة على الإنفاق الحكومي.
17. دعم وتطوير عمل ديوان المحاسبة، وتفعيل رقابته على الإنفاق الحكومي، وضبطه ضمن الحدود القانونية والشرعية، ووضع التشريعات اللازمة لذلك.
18. إخضاع موازنات المؤسسات العامة للرقابة البرلمانية والتي تشكل ما لا يقل عن 50% من الإنفاق الحكومي في الموازنة.
- في السياسة الصناعية والتجارية
- يشكل قطاعاً الصناعة والتجارة ركيتين أساسيتين في بناء اقتصادنا الوطني والإسهام في استقلال قرارنا السياسي وازدهار مجتمعنا ونهضته وبناء عليه فإننا سنعمل على ما يلي :
1. دعم المؤسسات المالية والنقدية الإسلامية والعمل على زيادة انتشار وتطوير خدماتها لتكون نموذجاً يحتذى من قبل المؤسسات المالية الأخرى.
  2. إبراز دو القيم الإسلامية في دعم مسيرة الصناعة والتجارة.
  3. مقاومة مشاريع التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني لما يلحقه من أخطار تدميرية على الاقتصاد الوطني وخاصة العربي عاملاً.
  4. ضبط سياسة التخاضع بحيث يشارك القطاع الخاص في تحمل العبء مع الحكومة.
  5. العمل على تحديث قانون الجمارك وإعادة النظر في التعرفة الجمركية على المواد الضرورية للمواطنين، حيث أن كثيراً من السلع الضرورية يعود سبب ارتفاع أسعارها إلى الجمارك العالمية.
  6. ضبط الفوقات الحكومية وخفض عجز الموازنة.
  7. إعادة النظر بقانون ضريبة الدخل بحيث يكون قانوناً عادلاً فيما بين شرائح المجتمع، وضرورة رفع سقف الإعفاءات للمكلفين بحيث تصبح متناسبة مع الحد الأدنى من حاجات المواطنين.
  8. بذل كل جهد لحفظ على سعر صرف الدينار بشكل متوازن ومستقر.
  9. تحديث قانون وزارة الصناعة والتجارة وخاصة ما يتعلق بتشجيع الاستثمار في الأردن وحماية الصناعة الحقيقة، وتشجيع التصدير بشكل فعلي وليس مجرد شعارات وذلك من خلال قانون واضح محدد يسير باتجاه تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي ما أمكن.
  10. العمل على رد قانون ضريبة المبيعات المعروض على مجلس الأمة لأنه يشكل عبئاً ثقيلاً وضربية جديدة على جميع شرائح المجتمع و يؤثر مباشرة على نمو الصناعة والتجارة.
  11. إعادة النظر في قانون الغرف التجارية وخاصة غرفة تجارة عمان بحيث تكون هذه الغرف قادرة على خدمة التجارة الخارجية والداخلية والعمل على تمثيل جميع القطاعات التجارية فيها من خلال عملية انتخابية نزيهة، وتفعيل دور هذه الغرف والنقابات التجارية الأخرى بما يضمن إسهامها في رسم السياسة الاقتصادية.
  12. تشجيع الصادرات والاستثمار بدعم تمويلها، والعمل على أن يكون الميزان التجاري في صالحنا.
  13. العمل على تفعيل إيجاد السوق العربية المشتركة لأداء دورها في التكامل الاقتصادي العربي والتصدي للمؤامرة اليهودية في السيطرة على اقتصاد المنطقة.
  14. اشتراط اشتراك الشركات الأردنية في عقود التوريد والبناء الكبيرة والتي تحتاج لخبرة غير متوفرة محلياً وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.
  15. اشتراك القطاع الخاص بشكل عملي واسع وليس بشكل رمزي في رسم السياسات الاقتصادية وسن التشريعات الخاصة بالاقتصاد.
  16. اتخاذ سياسة توازن حقيقة فيما يتعلق بالإجراءات والتشريعات التي تمس كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية بحيث لا تحمي جهة على حساب قطاعات أخرى.
  17. تشجيع الأدخار والاستثمار وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية والحد من المضاربة في سوق الأسهم.
  18. تشجيع البحث العلمي والصناعي وتطوير المنتجات من قبل أجهزة الدولة أو مساهمة الدولة في هذه النشاطات، كما ينبغي منح إعفاء ضريب كاف للبحث والتطوير وتدريب الموظفين الفنيين والإداريين.
- في سياسة الطاقة والتعدين
- نظراً لأهمية الطاقة والثروة المعدنية في الاقتصاد الوطني والرفاه الاجتماعي فإن حزبنا سيعمل على ما يلي :
1. حصر مصادر الطاقة ومدى توفرها في الأردن والمستورد منها والتوسع في البحث عن الموجود واستخراجه والتقليل من الاعتماد على المستورد قدر الإمكان.
  2. تنشيط الجهود الوطنية في اكتشاف البترول في الأردن وتفعيل دور مديرية البترول في سلطة المصادر الطبيعية وتزويدها بما تحتاج إليه من خبرات ومعدات وأجهزة لتحقيق ذلك الهدف.
  3. التوسع في استكشافات الغاز الطبيعي واستغلاله على الوجه الأمثل والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.
  4. الاستفادة من السدود القائمة والمنوي إقامتها لتوليد الطاقة الكهربائية.
  5. الاستفادة من آخر الاختراقات الدولية في مجال الطاقة الشمسية وتشجيع القطاع الخاص ومرتكز الأبحاث التي تعمل في هذه المجالات.
  6. تطوير شبكة المواصلات البرية وتوسيع نطاق خدمات النقل الجماعي ليتسنى للمواطنين التقليل من استخدام سياراتهم الخاصة في تنقلاتهم مما يؤدي إلى توفير الطاقة.
  7. توعية المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة والمناهج التربوية بأهمية ترشيد استخدام الطاقة.
  8. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الثروة المعدنية والطبيعية وأن تقوم الجهات المسؤولة بتقديم كافة المعلومات المتوفرة لديها وتقديم التسهيلات اللازمة من إعفاءات جمركية وضربيية ومنح أراض للمستثمرين بشروط عادلة

- تضمن مصلحة الخربة والمستثمرين المحليين وتشغيل الأيدي العاملة مما يسهم في حل مشكلة البطالة.
9. التوسع في استخراج الفوسفات وتطوير تصنيع خاماته وصولاً إلى المنتجات النهائية والسعى لإيجاد أسواق جديدة لتصديره.
10. التركيز على تصنيع المواد المستخدمة من تبوتاس البحر الميت بالوسائل الحديثة وعدم تصديره إلا بعد تصنيعه وفرزه بشكل دقيق والاستفادة من الخبرات الفنية في هذا المجال.
11. مضاعفة الجهود الرسمية وتشجيع القطاع الخاص في مجال استخراج الزيت الصخري والمنغنيز وغيرها من المعادن المتوفرة بصورة تجارية.
12. العمل على توثيق التعاون مع الأقطار العربية والإسلامية في مجال اكتشاف الطاقة وتوليدها والانتفاع بها والتحذير من التعاون مع العدو اليهودي في هذا المجال.
13. العمل على توظيف مصادر الطاقة في البلاد العربية والإسلامية لصالح شعوبها وتحريرها من الارتهان للإرادة الأجنبية والتصدي لمحاولات التطبيع مع العدو في هذا المجال والتأكيد على شعار بثروت العرب للعرب والعلم على تعليمه.
- في سياسة العمل والعمال
- لقد كرم الإسلام العامل وقدر العمل، وحارب القيم الجاهلية التي تحتقر العمل، معتبراً أن العمل من القيم العليا التي يجب احترامها ولهذا فإن حزيناً سيعمل على تحقيق ما يلي :
1. نشر الثقافة العمالية والوعي العمالي بين جميع العاملين في كل القطاعات وبشتى الوسائل والأساليب.
  2. شمول العاملين في جميع القطاعات تحت مظلة التأمين الصحي الشامل.
  3. تطوير قانون للعمل والعمال يواكب تطورات المرحلة وتحقيق العدالة لجميع العاملين في شتى قطاعات الإنتاج، ويحمي حقوق جميع أطراف الإنتاج.
  4. صون الحريات النقابية، والمحافظ على استقلال النقابات، والابتعاد عنها عن كل اشكال الهيمنة والتدخلات في شؤونها والتأثير على قرارها، ومنع التدخلات في قارات المكتب التنفيذي والمجلس المركزي للاتحاد العام والهيئات الإدارية.
  5. السماح للعاملين في كل القطاعات الخاصة وال العامة بالانضمام إلى النقابات لحماية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم.
  6. المطالبة بتحديد حد أدنى للأجر على أن لا تقل عن 100 دينار أردني شهرياً مهما كان نوع العمل وتشجيع العمالة الأردنية.
  7. زيادة رواتب المشمولين في مظلة الضمان الاجتماعي على أن لا تقل عن 100 دينار شهرياً .
  8. تفعيل دور الهيئات العامة في النقابة العمالية في اختيار الهيئات الإدارية استناداً لتفعيل مبدأ الانتخاب، والتأكيد على حق الهيئة العامة في مراقبة ومحاسبة الهيئة الإدارية.
  9. تشجيع العمل المهني والتوجه في فتح المعاهد والمدارس المهنية للوفاء بحاجات الأردن من العمال المهرة والفنين، في سياسة السياحة والأثار الأردن بلد غني بتاريخه وحضارته وجغرافيته، وللسياحة دور هام في إعطاء الوجه الحضاري للأردن ونقل رسالته الحضارية إلى العالم كما تشكل السياحة مورداً اقتصادياً كبيراً إذا أحسن استغلالها.
  1. الاهتمام بإبراز الآثار العربية الإسلامية في الأردن من مختلف العصور في مختلف وسائل الإعلام وتشجيع السياحة الداخلية والخارجية إليها.
  2. الإعداد المتكامل للمرشدين السياحيين ثقافياً وروحياً وأخلاقياً ليكونوا صورة مشرقة للوطن والأمة.
  3. تشجيع السياحة العالمية للأردن والسعى لتزويد السائحين بالنشرات والكتيبات التي تخدم قضيائنا الوطنية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
  4. محاربة مظاهر الفساد الأخلاقي والهدر الاقتصادي الذي يمارس باسم السياحة.
  5. تطوير نظام الكلية الفندقية من حيث التخصصات وإعداد الطلبة والمناهج الدراسية بحيث تكون الثقافة العربية والإسلامية والتاريخ الإسلامي جزءاً أساسياً منها.
  6. تشجيع الصناعات التقليدية ( كالمطرزات والنحاسيات والأصواف ... ) ودعمها بحيث تتفق مع شعار الأسرة المنتجة الذي تنادي به.
  7. إقامة المتاحف المتخصصة بالأثار وفي مجال الطيور والحيوانات البرية والبحرية، والحياة الريفية، والقوات المسلحة.
  8. وضع قانون صارم يحد من تهريب الآثار وسرقتها، ولا بد من تفعيل قانون الآثار الحالي بحيث توثق الآثار المكتشفة بشكل دقيق ويسعى التعدي على المناطق الأثرية.
- في سياسة الأمنية والعسكرية
- إن الأردن الذي يربط على أطول التغور مع العدو اليهودي، ويواجه أطماء في التوسع وفرض الهيمنة على المنطقة، وإن الأردن الذي تطل جباله على مآذن القدس وجبال فلسطين وسهلها، كما تقف حاجزاً جهدياً للدفاع عن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وإن الأردن بموقعه الجهادي الإمامي التاريخي، ليتحمل مسؤوليته العظيمة أمام الأجيال والتاريخ، في مواجهة خطر التهويدي الذي يهدد الوجود العربي والإسلامي، ومقدسات الإسلام في بلاد الشام والجزيرة العربية ممتدة إلى النيل والفرات وما بعدها من بلاد العروبة والإسلام،
- ولهذا فإن حزيناً يسعى إلى :
1. المحافظة على أمن الأردن واستقراره ووحدته الوطنية.
  2. العمل على دعم قواتنا العسكرية تدريباً وتسلیحاً وتدريب أبناء الأردن وتسلیحهم بالعمل والإيمان وتأهيلهم عسكرياً ليكونوا دائماً على أهبة الاستعداد للذور عن الوطن وتحرير المقدسات.
  3. تشجيع شباب الأمة على الالتحاق بالقوات المسلحة، وقوات الأمن العام.
  4. تفعيل قانون الخدمة الوطنية الإلزامية، واجراء التعديلات الضرورية لتكون مدة الخدمة في حدة السنة مع دورات إنشائية وتفير الحوافر الازمة ليكون كل مواطن قادر على حمل السلاح مستعداً دوماً للدفاع عن الوطن.
  5. تشجيع بناء الملاجئ والحسون، والتدريب على أعمال الدفاع المدني بالتعاون بين قواتنا المسلحة، ورجال الأمن العام

- والدفاع المدني من جهة، وبين الجمعيات والشباب والنادي والجمعيات من جهة أخرى.
6. تقوية الثقة والتعاون بين المواطنين، وأجهزة الأمن، لمحاربة الجريمة بكل صورها وألوانها.
7. العمل على إحياء روح المقاومة للعدو اليهودي والإعداد، والجهاد في المجتمع وربط فعاليات المجتمع الثقافية، والاجتماعية، والإعلامية، برسالة الأردن الجهادية.
8. التأكيد على التنسيق والتعاون العسكري بين الأردن والأقطار العربية المجاورة وتفعيل ميثاق الدفاع المشترك.
9. تقوية التعاون بين الأجهزة الأمنية في البلاد العربية لمكافحة المخدرات، وصيانة أبناء الوطن من الجريمة المنظمة وغيرها.
10. وضع سياسة حكيمة راشدة للحد من الإحالات على التقاعد في قواتنا المسلحة والأمن العام، حتى لا يحرم الأردن من عطاء أبنائه في هذه الجهات وهم في ذروة كفاءتهم ونشاطهم.
11. تعزيز التعبئة الإيمانية الجهادية في قواتنا المسلحة، والأمن العام وترسيخها.
12. دعم قوات الدفاع المدني بالأجهزة والمعدات الكافي وتدريب رجاله ليقوموا بهم مهامهم بكفاءة وإيمان.
13. تطوير جهاز الدفاع المدني ليكون على مستوى توسيع الأردن العماني والاقتصادي والسكاني وتوعية الناس بالمعلومات الثقافية الالزامية لإنجاح مهمته رجال الدفاع المدني.
14. تبني مفهوم التغور والربط في العسكرية الإسلامية الذي يتضمن إغناء المنطقة بالسكان والفعاليات الاقتصادية والعسكرية لتكون رديفاً للجيش ودرعاً للوطن، وتطبيق ذلك على طول خط المواجهة مع العدو اليهودي الذي يحتل فلسطين.

#### في سياسة الإصلاح الإداري

تعتبر الإدارة العامل الأساس في نجاح الدول وتقديمها أو عجزها وترابعها، وقد أثبتت تجربة الدول النامية أن مشكلة التنمية فيها تتمثل في الفجوة الإدارية الناجمة عن وجود فرق كبير بين ما تنتطبه خطط التنمية من كفاءات وقدرات في تنفيذ ومتابعة هذه الخطط وبين القدرة الإدارية الحقيقية للأجهزة الموكول لها هذه المهمة، ولذلك فقد تدني مستوى تحقق خطط التنمية إلى مستوى القدرة الإدارية لمجموع تلك الأجهزة، ومن هنا فإن الدولة الحديثة يجب أن تهتم بتحسين أداء أجهزتها الإدارية تنظيمياً وتشريعياً وعناصر بشرية لتمكن من تنفيذ ومتابعة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ونجاح.

وبناءً على ذلك فإن حزبنا سيعمل على تحقيق ما يلي :

1. تبني فلسفة واضحة للتنمية الإدارية تشارك في وضعها وتنفيذها جميع الأجهزة المتخصصة.
2. تحديث التشريعات ونظم إجراءات العمل بشكل يكفل زيادة فاعلية أجهزة الإدارة ويساهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بيسر وسهولة.
3. تبني سياسة واضحة المعالم للاهتمام بالعنصر البشري داخل أجهزة الدولة المختلفة من خلال تنمية القوى البشرية العاملة علمياً ومسلكاً وتبني نظام رواتب وحوافز فعال يكفل الحد الأدنى للحياة الكريمة للموظف ويوفر له الخدمات الاجتماعية والصحية المناسبة.
4. تحديث قانون التقاعد بهدف إنصاف الموظف المتتقاعد والمساواة بين المتقاعدين القدامى والجدد، وأن لا يكون التقاعد سيفاً مسلطاً على رقاب العاملين في الدولة، بالحد ن السلطة التقديرية الواسعة للمسؤول في الإحالات عن التقاعد.
5. تحديث تشريعات الإدارة المحلية لتحقيق مفهوم اللازمكية والعمل على تقويض السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار.
6. تبني سياسة واضحة لتوزيع القوى العاملة بشكل متوازن على أجهزة الدولة وفق خطة محددة المعالم لاحتياجات الأجهزة الإدارية من الكفاءات المختلفة، وضبط عملية التوظيف بما يحقق العدالة ولا مساواة بين الباحثين عن العمل.
7. مكافحة التسبيب في الأداء الحكومي وفي إنفاق المال العام والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين في الدولة، والحد من عملية تجميد الكفاءات المبنية على المزاج الشخصي وعدم الموضوعية من قبل بعض المسؤولين.
8. العمل على وضع نظام خدمة مدنية وطني شامل يطبق على كافة العاملين في الدولة ويسمح بمعالجة خصوصيات بعض الدوائر وفقاً لطبيعة عملها.
9. إشاعة الخلق الإداري السوي ومحاربة عوامل الفساد الإداري ومظاهره.
10. محاربة التسابق لاصطياد المناصب الإدارية العليا عن طريق النفاق الإداري وارتداء ثوب الأمانة للوصول إلى الهدف المطلوب والعمل على وضع معايير وأسس عادلة لشغل مثل هذه الوظائف القيادية.

#### في القضية الفلسطينية والتسوية السياسية

للقدس وفلسطين مكانة مقدسة في قلب كل مسلم، فهي القبلة الأولى، وهي الأرض التي اختارها الله مسرى لنبيه صلى الله عليه وسلم، وأم الأنبياء على أرضها رمزاً لوراثتهم في الرسالة والأرض على السواء، ومسجدها الأقصى مع المسجد الحرام والمسجد النبوي، هي المساجد الثلاثة التي لا تُشد الرجال إلا إليها.

لذلك فإننا نعتقد أن أرض فلسطين من البحر إلى النهر ملكاً للأمة الإسلامية جمِيعاً، وهي وقف مقدس وجزء من دين المسلمين، تحفظها الأجيال، ويسلمها الجيل إلى الجيل حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وفي ضوء ذلك فإن حزبنا يعلن موقفه السياسي من القضية الفلسطينية كما يلي :

- أولاً : ثوابتنا على صعيد القضية الفلسطينية
1. فلسطين عربية إسلامية، وتحريرها واجب جميع العرب والسلميين وفي كل الأحوال، يبقى العمل على تحرير فلسطين قضية مركبة بالنسبة لجميع المسلمين.
  2. ليس لأحد كائناً من كان الحق في التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين أو إعطاء الشريعة للاحتلال على أي جزء من أرضها المباركة.
  3. صراعنا مع اليهود صراع عقائدي، حضاري لا تنهيه اتفاقيات سلام وهو صراع وجود وليس صراع حدود .
  4. ارتبطنا بقضية فلسطين ارتباط بجزء من ديننا، والدين لا يقبل القسمة ولا يقبل التجزئ.
  5. الجهاد هو السبيل لتحرير فلسطين، مما يقتضي ضرورة تعبئة الأمة جهادياً، وحشد كافة الطاقات، واستنهاض جميع

- القوى، لمواجهة الهجمة الصهيونية الاستعمارية.
6. جميع الاتفاques التي تنتقص من حق الأمة في السيادة على كل فلسطين، اتفاques باطلة، ولا تلزم الأمة بأي شيء.
  7. مدينة القدس والمسجد الأقصى، آية في الكتاب العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والتغريط بأي منها تغريط بجوهر القضية وعدوان على العقيدة والدين.
  8. إسناد المجاهدين في سبيل الله لتحرير فلسطين ودعمهم واجب شرعاً مقدس اليوم وغداً، والجهاد ماضٍ في فلسطين حتى تحرير الأرض وزوال الاحتلال.
  9. الكيان الصهيوني، كيان دخيل، وهو إلى زوال مهما طال الزمن وخطر هذا الكيان لا يتهدد أرض فلسطين فحسب بل يتهدد المنطقة جميعاً.
- ثانياً : موقعنا من التسوية السياسية
1. اتفاق غرة أريحا، اتفاق باطل، لأنه ينتقص من حق الأمة في السيادة على أرض فلسطين، ويمنح الشرعية للاحتلال، ولا يليه أيّاً من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في التحرير والعودة وتقرير المصير، أما جدول العمال الأردني الإسرائيلي فبالإضافة إلى أنه استمرار للمفاوضات مع العدو الذي يرفضها حزيناً من حيث المبدأ فإنه سيؤدي إلى صلح منفرد ويفي صفة الاحتلال عن المغتصب وبعتبره حكماً عسكرياً ولم يعالج قضية اللاجئين والقدس بالجسم الذي يستحقانه، خاصة وأنّ أغلب اللاجئين يقيمون على أرض الأردن، وما زال الأردن مسؤولاً عن أوقاف القدس.
  2. الاعتراف بالعدو الصهيوني، اعتراف بشرعية الاغتصاب على الجزء الأكبر من أرض المسلمين في فلسطين.
  3. إقامة آية علاقات دبلوماسية أو اقتصادية مع الكيان المغتصب، رضوخ للسياسة الأمريكية، وتنازل واضح عن متابعة المطالبة بحق الأمة في تحرير أرضها وتسلیم مдан بشرعية الاحتلال.
  4. إن أخطر ما تحمله اتفاques التسوية القائمة خطر صهيونية المنطقة وإفساح المجال واسعاً للاختراق الصهيوني لبلاد المسلمين، من خلال التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والاستثمار والمياه والطاقة والسياحة الخ . ومقاومة ذلك واجب ديني ووطني.
  5. إن المخطط الإسرائيلي في المرحلة القادمة يهدف إلى تحويل الصراع من كونه صراعاً ضد الاحتلال، ليصبح صراعاً داخل الصف العربي والفلسطيني، مما يفرض تحرير الاقتتال الداخلي، والتأكيد على وحدة أبناء الأمة، وتوجيه السلاح لل الاحتلال لا إلى صدور أبناء القضية المشتركة والوطن الواحد.
  6. إن من أخطر استحقاقات التسوية القائمة، تتمثل في دمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية كأي قطر عربي تحت مسمى إقليم الشرق الأوسط، مما يعني إعادة التعريف السياسي للمنطقة على أساس جديدة تلغي أي اعتبارات للوحدة تستند إلى خصوصية العلاقة العربية الإسلامية المستمدّة من الإسلام والعروبة.
  7. مؤامرة الوطن البديل، مؤامرة صهيونية قديمة، وإحباط هذه المؤامرة مسؤولية مشتركة بين أبناء الشعبين الأردني والفلسطيني.
  8. حين تكون الكونفدرالية ستاراً لمنع إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، وحين تكون ستاراً لتمرير مؤامرة الوطن البديل فإنها تكون مرفوضة ومدانة، وإن موقفنا قبل كل هذا وبعده موقف واضح وصريح في تأييد وحدة أبناء الأمة، ورفض الفرقة والتشذّم بين أوطانهم.
  9. العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، علاقة أخوية تأسست على العقيدة والدين، ودعمها التاريخ والحاضر والمصير المشترك، وقدر الشعبين أن يتحملما العبء الأكبر في مواجهة الهجمة الصهيونية الاستعمارية، وأي تفرق للصف الواحد تحت ذرائع مصلحية أو فئوية أو إقليمية، لا يصب إلا في خدمة التوسيع اليهودي وبقاء الاحتلال في فلسطين واستمراره.
  10. ليس لأحد ممن وقع اتفاques التصالح مع الاحتلال أن يمنع المعارضة من موقفها الرافض للاحتلال ومواصلة التعبئة الجهادية لأبناء الأمة وإسناد القوى المجاهدة ذلك أنّ الجهد ماض إلى يوم القيمة، وضعف مرحلة، لا ينبغي أن يغطي على كل المراحل.
- ثالثاً : التصدي لسياسات التطبيع مع العدو اليهودي
1. التطبيع في أي مستوى وعلى أي صعيد ليس إقراراً بشرعية الاغتصاب فحسب، ولكنه قبول نفسي ومادي وانسجام اختياري مع واقع هذا الاغتصاب.
  2. السماح للكيان الصهيوني بالتدخل في مناهجنا التعليمية وموادنا الإعلامية والثقافية بحجّة التطبيع إساءة للدين وللكرامة، واحتراق ثقافي ومحاولة لتشكيل عقول الأجيال القادمة بما يخدم المخطط الصهيوني.
  3. اتفاques التسوية الموقعة جميعاً، بتركيزها على الموضوع الاقتصادي والتعاون المشترك، جاءت واضحة في تحقيق الطموح الصهيوني بالسيطرة على المنطقة والغلغل في بنائها الداخلية لأخصاء الأمة اقتصادياً بعد أن تم إخضاعها سياسياً، وسيؤدي هذا إلى سيطرة وتحكم الاقتصاد الإسرائيلي باقتصاديات المنطقة بحملتها.
  4. إن من أسوأ آثار التطبيع أنه سيفتح المجال واسعاً أمام الاختراق الأخلاقي ونشر الفساد في المنطقة عبر الأنشطة السياحية ومن خلال المواد الإعلامية والثقافية التي ينفق اليهود توجهها وتوظيفها لخدمة أغراضهم.
  5. سيحمل التطبيع خططاً كثيرة تستهدف القوة العسكرية العربية، من تخفيض لأعداد الجيوش وتحديداً لنوعية الأسلحة وطبيعة الإعداد والتعبئة العسكرية مما يجعل من المنطقة غنية سهلة للعداون في ظل التفوق العسكري الصهيوني المطلق، مما يستدعي رفض جميع هذه المخططات وضرورة الوقوف في وجهها.
  6. إن أول وأخطر أهداف التطبيع، في مجالاته المختلفة، إزالة الحاجز النفسي بين أبناء الأمة وواقع الاحتلال بحيث يتم القبول بهذا الواقع المرفوض كما هو، مما يعني التخلّي عن المطالبة بالحقوق والأوطان والاستعاضة عن ذلك بفتح أبواب الوطن الكبير ليعبر منه الاحتلال إلى حيث شاء.
  7. زراعة الوهم بين صفوف المواطنين، بالحديث عن الانتعاش الاقتصادي والرفاه الاجتماعي نتيجة التطبيع، يكشف زيفه واقع الحال في مصر وما آلت إليه الأوضاع في جمهوريات الاتحاد السوفيتي الموعودة بتقديم العون والمساعدة.
  8. لكل ذلك فإن موقف حزيناً سيظل واضحاً في رفض التطبيع في كل مستوياته وسيعمل جاهداً وبكل الوسائل الممكنة

- لمقاومة جميع أشكاله، انطلاقاً من موقف قائد، يحرص على مصلحة الأمة ولا يفرط بحقوق أبنائها.
- في الوحدة العربية والإسلامية
- انطلاقاً من قول الله عز وجل : " إن هذه أمتك أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون " فإن حزينا ينظر إلى وحدة الأمة العربية والإسلامية باعتبارها فريضة شرعية ويرى الحدود القائمة بين الأقطار العربية والإسلامية حرفاً في قلوب المسلمين وبعدها منكرات يجب العمل على إزالتها ويسعى حزينا لتحقيق وحدة الأمة بالدرج من خلال ما يلي :
1. السعي لتعزيز الوحدة الثقافية المستندة إلى عقيدة الأمة وحضارتها من خلال تعميق الثقافة الإسلامية وإعطاء اللغة العربية ما تستحق من عناية في جميع المراحل التعليمية والبرامج الإعلامية وتبادل المطبوعات والأعمال الأدبية والمowaed الإعلامية والتجارب العلمية وعقد المؤتمرات الثقافية والعلمية.
  2. السعي لتعزيز الوحد الاقتصادي القائم على التكامل الاقتصادي وإيجاد السوق العربية المشتركة وتوحيد العملة وإلغاء تأشيرات السفر والقيود الجمركية وإعطاء الأولوية في العمل للتبادل التجاري للدول العربية والشعوب الإسلامية وتوطيف موارد الأمة وثرواتها لخير أبنائها، والتصدي لفكرة إقليل الشرف الأوسط المراد منها إلغاء الهوية العربية والإسلامية وفرض الهيمنة اليهودية.
  3. السعي لتعزيز الوحدة القانونية وصولاً إلى قوانين عصرية مستندة إلى عقيدة الأمة وثوابتها تطبق داخل جميع الأقطار العربية والإسلامي.
  4. العمل على تنقية الأجياء بين الأقطار العربية والإسلامية ووضع حد للنزاعات الحدودية واللجوء إلى الحلول الأخوية بعيداً عن الاستجابة للمناورات الدولية الهدافـة إلى تمزيق الأمة.
  5. السعي لوضع حد للاقتال الداخلي بين بعض الأنظمة العربية والحركات الوطنية والإسلامية الذي لا يستفيد منه إلا أداء الأمة بما يكفل حرية العمل الوطني والإسلامي.
  6. السعي لرفع الحصار عن الأقطار العربية والإسلامية ووضع حد لمعانتها كما هو الحال في العراق والسودان ولibia والبوسنة.
  7. السعي لإخراج القوات الأجنبية المحتلة من الأراضي العربية والإسلامية والمتحكمة في شواطئها وممراتها لمائة تحت شعارات خادعة كالإنسانية والشرعية والإرادة الدولية وحقوق الإنسان.
  8. التصدي للدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة وزرع الأحقاد بينها.
  9. العمل على تعزيز المنظمات العربية لتنافس رسالتها في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاقتصاد والزراعة والصناعة وسائر مناحي الحياة.
  10. تعزيز اتفاقية الدفاع المشترك بين الأقطار العربية للوقوف في وجه الأطماع الخارجية بمنطقتنا والعمل على إحياء الجبهة الشرقية.
  11. تشجيع أي مسعى للوحدة بين أي قطرين عربين أو إسلاميين أو أكثر وصولاً إلى الوحدة الشاملة على ثوابت الأمة وعقيدتها.
  12. العمل على توثيق الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية ومع الأقطار الإسلامية المستقلة مما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي .
  13. دعم الأقليات الإسلامية والشعوب الإسلامية المضطهدة في مطالبتها العادلة لنيل حقوقها والمحافظة على هويتها ودفع العدوان عنها.
  14. العمل على تعزيز التجربة الينابية الشورية في الوطن العربي والعالم الإسلامي وتفعيل دور المجلس النيابي الأردني في الاتحاد البرلماني العربي والعمل على إنشاء اتحاد برلماني إسلامي.
- يرى حزينا أن العالم اليوم يمر في مرحلة الهيمنة الأمريكية الصليبية على العالم بما فيه من نظم سياسية ومنظمات دولية، وأصبح الاستبداد بالشعوب ومقدراتها هو سمة هذه الحقبة من الزمان. ولمواجهة هذه الحالة فإن الحزب يدعو إلى ما يلي :
1. رفض الهيمنة الأمريكية على بلادنا العربية وعالمنا الإسلامي، والدعوة إلى تحرير إرادتنا من كل هيمنة أجنبية مهما كلفنا ذلك من التضحيات والدعوة إلى إخراج القوى الأجنبية من بلادنا العربية والإسلامية.
  2. التأكيد على معاملة الدول الأجنبية وفق مواقفها من قضيانا الوطنية والمصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
  3. الدعوة إلى تحرير ثروات العالم العربي - ولا سيما ثروته النفطية - والعالم الإسلامي من الهيمنة الاستعمارية الأمريكية.
  4. دعم جميع الحركات التحريرية في العالم الإسلامي ونصرة القضايا الإسلامية مادياً ومعنوياً.
  5. دعم الحركات التحريرية أيها وجدت في نصالها العادل ضد قوى الاستعمار والاستكبار العالمي، تحقيقاً لكرامة الإنسان وحقه في العيش بحرية وأمان.
  6. التمسك بثوابتنا الإسلامية في حوارنا مع الدول والمنظمات الدولية والقوى السياسية في العالم.
- الختامـة
- أمام صندوق الاقتراع
- أخي الناخب، أخي الناخبة :
- وبعد ،،،

هذا هو برنامجنا، وهذه هي طموحاتنا، وما كانت لتتحقق إلا بتوفيق الله أولاً ثم بعزمات الخيرين من أمثالكم، وما نحن إلا جزء من المشروع الإسلامي الذي نسعى معك للوصول إلى أهدافه، فإن وضعت يدك بأيدينا كان تحقيق الهدف أقرب والطريق أقصر، ولا ندعـي أنـا نصنـع المعجزـات، ولا نملك عـصـا سـحـرـية، وإنـما نـعـمل صـمـنـا وسـعـنا وـطـاقتـنا " لا يـكـلـفـ اللـهـ نـفـساـ إـلا وـسـعـها " مـحاـولـينـ التـسـدـيدـ وـالـمـقارـيـةـ بـيـنـ ماـ يـحـبـ تـحـقـيقـهـ وـماـ يـمـكـنـاـ تـحـقـيقـهـ، وـدوـنـ تـفـرـيـطـ بـأـحـكـمـ الشـرـعـ وـمـصـالـحـ الـأـمـةـ إنـهـذـاـ بـرـنـامـجـ ماـ كـانـ لـيـتـحـقـقـ دـفـعـةـ وـاحـدـةـ، إـنـمـاـ يـتـحـقـقـ بـالـتـدـرـيـجـ وـفـقـ سـنـنـ اللـهـ فـيـ التـنـطـورـ فـيـ الـكـوـنـ وـالـإـنـسـانـ وـالـحـيـاةـ، إـنـ الـوـصـولـ إـلـىـ جـزـءـ مـنـ الـأـهـدـافـ مـكـسـبـ لـاـ يـرـدـ، وـتـفـرـيـطـ بـجـزـءـ مـنـهاـ خـسـارـةـ لـاـ تـعـوـضـ وـسـنـظـلـ مـسـتـمـسـكـينـ وـيـدـكـ بـأـيـدـيـنـاـ

بأهدافنا كاملة، بتطبيق الشريعة ويسط الشورى وتحرير البلاد ونشر الحريات وتوحيد الأمة وتحقيق العدالة، وهذه الأهداف ستسندي بإذن الله عملاً صالحًا بعملك وجهاد إن شاء الله.

صونك الذي ستدلي به جزء من تحقيق هذه الأهداف، وقبل ذلك شهادة أنت مؤمن عليها، مسؤول بين يدي الله عنها، وهذا النائب الذي ستنتخبه هو وكيلك في أخطر قضايا الدين والوطن، فإن أحسنت اختيار صاحب دين وكفأة خلق سعدت بوكلته وسعد الناس.

"إن أريد إلا الإصلاح ما ساتطع وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

للأعلى ^

طباعة الصفحة

 [أجعلنا صفحتك الرئيسية](#)  [أضف موقعنا لمفضلتك](#)  
جميع الحقوق محفوظة لحزب جبهة العمل الإسلامي - الأردن  
ليس كل ما ينشر في هذا الموقع يعبر بالضرورة عن رأي الحزب

powered by **durar.web**